د. عادل بوعمران

دروس في المنازعات الإدارية

دراسة تحليلية نقدية ومقارنة

دار الهدى

Scanned with CamScanner
Scanné avec CamScanner

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

دار الهدى
للطباعة والنشر والتوزيع
المنطقة الصناعية ص ب 193 عين مليلة – الجزائر
الهاتف: 032.44.95.47 / 032.44.92.00
الفاكس: 032.44.94.18
web: www.darelhouda. com
e.mail: darelhouda@yahoo.fr
facebook.com/darelhoudaed

عنوان الكتاب: **دروس في المنازعات الإدارية**
اسم المؤلف: **عادل بوعمران**
الحجم: **24 x 16.5**
عدد الصفحات: **368**
الرقم التسلسلي: **2014 - 53**
رقم الإيداع القانوني: **2014 - 4925**
ردمك: **978 - 9961 - 60 - 678 - 0**

الفروع

عين مليلة: – طريق باتنة. الهاتف: 030.34.46.85 الفاكس: 030.34.46.84
– الحي البلدي. الهاتف: 032.44.83.57 الفاكس: 032.44.92.67
قسنطينة: – حي كوحيل ظهر جنان الزيتون الهاتف: 031.92.22.08 الفاكس: 031.92.27.08
الجزائر: – 01 شارع أول ماي بشير باب الواد الهاتف: 021.96.62.20 الفاكس: 021.96.61.11
– 02 شارع أحمد محند الحراش تلفاكس: 021.83.13.07
وهران: – 05 شارع زيغود يوسف (عمارة الحرية) الهاتف: 041.30.29.99 041.30.30.04 الفاكس: 041.30.30.05
تمنراست: – حي الغزة بالقسم 219 الهاتف: 029.34.76.24

Scanned with CamScanner Scanné avec CamScanner

الفهرس

المقدمة 5

الفصل التمهيدي: نظم الرقابة القضائية على أعمال الإدارة العامة وموضع النظام القضائي الجزائري بينها 9

المبحث الأول: نظم الرقابة القضائية على أعمال الإدارة العامة 11

المطلب الأول: نظام القضاء الموحد 11

الفرع الأول: مدلوله 11

الفرع الثاني: أسسه 12

الفرع الثالث: تطبيقات نظام القضاء الموحد 13

الفرع الرابع: تقدير نظام القضاء الموحد 20

المطلب الثاني: نظام القضاء المزدوج 24

الفرع الأول: مفهومه 24

الفرع الثاني: مبرراته 25

الفرع الثالث: هيئات القضاء الإداري بفرنسا 30

الفرع الرابع: معيار اختصاص القضاء الإداري بفرنسا 32

الفرع الخامس: تقدير نظام القضاء المزدوج 37

المطلب الثالث: قضاء المظالم في النظام الإسلامي 39

الفرع الأول: مدلول وطبيعة ولاية المظالم 40

الفرع الثاني: الأصل الشرعي والتأريخي لولاية المظالم 42

الفرع الثالث: هيئات ولاية المظالم 50

Scanned with CamScanner Scanné avec CamScanner

الفرع الرابع: اختصاص ديوان المظالم 51
المبحث الثاني: موضع النظام القضائي الجزائري بين النظم القضائية في الرقابة على أعمال الإدارة العامة 52
المطلب الأول: في المرحلة الاستعمارية (1830-1962)..... 52
المطلب الثاني: المرحلة الانتقالية (مرحلة الازدواجية الخاصة، 1962 - 1965)..... 55
المطلب الثالث: مرحلة الأحادية القضائية المرنة (1965-1996)..... 57
المطلب الرابع: مرحلة الازدواجية القضائية (1996 إلى يومنا هذا) 62
الباب الأول: توزيع الاختصاص بين القضاء الإداري والقضاء العادي.....65
الفصل الأول: مجال اختصاص القضاء الإداري في الجزائر..... 68
المبحث الأول: المعيار العضوي كأساس لاختصاص القضاء الإداري 69
المطلب الأول: مدلول المعيار العضوي وتقديره 69
المطلب الثاني: مجالات تطبيق المعيار العضوي..... 71
الفرع الأول: الدولة كمجال لتطبيق المعيار العضوي 72
الفرع الثاني: الولاية كمجال لتطبيق المعيار العضوي..... 74
الفرع الثالث: البلدية كمجال لتطبيق المعيار العضوي..... 75
الفرع الرابع: المؤسسات العامة الإدارية كمجال لتطبيق المعيار العضوي .. 76
المطلب الثالث: تطبيقات المعيار العضوي في النظام القانوني الجزائري..... 83
الفرع الأول: في المنازعات المتعلقة بنزع الملكية من أجل المنفعة العامة 84
الفرع الثاني: في منازعات الاستيلاء المؤقت 90

Scanned with CamScanner Scanné avec CamScanner

الفرع الثالث: في منازعات التعدي 92
الفرع الرابع: في منازعات العقود الإدارية 99
الفرع الخامس: في منازعات الضمان الاجتماعي 102
الفرع السادس: في المنازعات المتعلقة باستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة 105
الفرع السابع: المنازعات المتعلقة بالعمران 106
الفرع الثامن: المنازعات المتعلقة بالأحزاب السياسية 109
الفرع التاسع: المنازعات المتعلقة بالجمعيات 112
الفرع العاشر: المنازعات الانتخابية 114
الفرع الحادي عشر: المنازعات المتعلقة بالإعلام 120
الفرع الثاني عشر :المنازعات المتعلقة بإبعاد بطرد الأجانب 121
المطلب الرابع: الاستثناءات المقررة على المعيار العضوي 123
الفرع الأول: الاستثناءات المقررة بحكم القانون 123
الفرع الثاني: الاستثناءات المقررة بحكم الاجتهاد القضائي 157
المبحث الثاني: المعيار المادي كمعيار إستثنائي تكميلي لاختصاص القضاء الإداري 170
المطلب الأول: مدلوله 170
المطلب الثاني: تقديره 171
الفرع الأول: مزايا المعيار المادي 171
الفرع الثاني: عيوب المعيار المادي 172

Scanned with CamScanner Scanné avec CamScanner

المطلب الثالث: تطبيقاته 173
الفرع الأول: تطبيقاته في النظام القانوني 173
الفرع الثاني: تطبيقاته القضائية 177
الفصل الثاني: حسم إشكالات تنازع الاختصاص بين القضاء الإداري والقضاء العادي 182
المبحث الأول: الإطار القانوني والتنظيمي لمحكمة التنازع 184
المطلب الأول: الإطار القانوني لمحكمة التنازع 184
الفرع الأول: الإطار القانوني الخاص لمحكمة التنازع 185
الفرع الثاني: الإطار القانوني العام لمحكمة التنازع 187
المطلب الثاني: الإطار التنظيمي لمحكمة التنازع 188
الفرع الأول: تشكيلة محكمة التنازع 188
الفرع الثاني: قواعد سير محكمة التنازع 192
المبحث الثاني: صلاحيات محكمة التنازع 194
المطلب الأول: معيار إختصاص محكمة التنازع 194
الفرع الأول: من الناحية العضوية 194
الفرع الثاني: من الناحية الموضوعية 199
المطلب الثاني: إجراءات رفع الدعوى أمام محكمة التنازع 211
الفرع الأول: رفع الدعوى باعتماد نظام الإحالة 211
الفرع الثاني: رفع الدعوى من الأطراف المعنية 213
الباب الثاني: توزيع الاختصاص بين جهتي القضاء الإداري 217

Scanned with CamScanner Scanné avec CamScanner

الفصل الأول: ضوابط الاختصاص القضائي لمجلس الدولة 219
المبحث الأول: الاختصاص الابتدائي النهائي لمجلس الدولة 220
المطلب الأول: السلطات المركزية 221
الفرع الأول: رئاسة الجمهورية 221
الفرع الثاني: الوزير الأول 222
الفرع الثالث: 222
المطلب الثاني: الهيئات العمومية الوطنية المستقلة 223
المطلب الثالث المنظمات المهنية الوطنية 224
المطلب الرابع: الأحزاب السياسية 224
المطلب الخامس: السلطات الإدارية المستقلة 225
الفرع الأول: مجلس النقد والقرض 226
الفرع الثاني: اللجنة المصرفية 227
الفرع الثالث: لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها 228
الفرع الرابع: مجلس المنافسة 229
الفرع الخامس: سلطات ضبط البريد والمواصلات 231
الفرع السادس: هيئات الضبط في المجال المنجمي 232
الفرع السابع: لجنة ضبط الكهرباء والغاز 232
الفرع الثامن: لجنة الإشراف على التأمينات 233
الفرع التاسع: الهيئة الوطنية للرقابة من الفساد ومكافحته 234
المبحث الثاني: الاختصاص التقويمي لمجلس الدولة 234

Scanned with CamScanner Scanné avec CamScanner

المطلب الأول: إختصاص النظر في الطعون العادية 235
الفرع الأول: الاستئناف 235
الفرع الثاني: المعارضة 238
المطلب الثاني: اختصاص النظر في الطعون القضائية غير العادية 239
الفرع الأول: النقض 239
الفرع الثاني: التماس إعادة النظر 256
الفرع الثالث: اعتراض الغير الخارج عن الخصومة 257
الفرع الثالث: تصحيح خطأ مادي 258
الفصل الثاني: ضوابط الاختصاص القضائي للمحاكم الإدارية 260
المبحث الأول: ضوابط الاختصاص النوعي للمحاكم الإدارية 262
المطلب الأول: اختصاص النظر في دعاوى قضاء المشروعية 264
الفرع الأول: دعوى التفسير 266
الفرع الثاني: دعوى فحص المشروعية 268
الفرع الثالث: دعوى الإلغاء 269
المطلب الثاني: اختصاص النظر في دعاوى القضاء الشامل 301
الفرع الأول – منازعات الصفقات العمومية 304
الفرع الثاني: المنازعات الجبائية 312
الفرع الثالث: دعوى التعويض(المسؤولية الإدارية التقصيرية) 332
المبحث الثاني: ضوابط الاختصاص الإقليمي للمحاكم الإدارية 338
المطلب الأول: طبيعة الاختصاص الإقليمي للمحاكم الإدارية 339

Scanned with CamScanner Scanné avec CamScanner

المطلب الثاني: معيار الاختصاص الإقليمي والاستثناءات المقررة عليه 340
الفرع الأول: القاعدة العامة 340
الفرع الثاني: الاستثناءات المقررة على القاعدة 341
المطلب الثالث: توزيع الاختصاص بين المحاكم الإدارية على أساس إقليمي 344
الفرع الأول: المحاكم الإدارية المخصصة بإقليم ولاية 345
الفرع الثاني: المحكمة الإدارية لولايتين أو أكثر 346
الخاتمة 349
الفهرس 359

Scanned with CamScanner Scanné avec CamScanner